﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: 12]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

العلاقةُ بين الغُفران والأجر، وبينَ البعث والحساب عمّا في المُنشّر من الكتاب

لَمّا بَيَّنَ اللّه تعالى الرِّسالَةَ وهوَ أَصْلٌ مِنَ الأُصولِ الثَّلاثَةِ، الَّتي يَصيرُ بِها المُكَلَّفُ مُؤْمِنًا مُسْلِمًا، ذَكَرَ أَصْلًا آخَرَ وهوَ الحَشْرُ، وكذلك لَمّا ذَكَرَ اللّه تعالى الإنْذارَ والبِشارَةَ بِقَوْلِه: ﴿فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ﴾ ولَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ بِكَمالِهِ في الدُّنْيا فذكرَ أنَّه إنْ لَمْ يُرَ في الدُّنْيا فاللّهُ يُحْيي المَوْتَى ويَجْزي المُنْذِرينَ ويَجْزي المُبَشِّرينَ، ثمّ إنَّه تعالَى لَمّا ذَكَرَ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ بِالغَيْبِ ذَكَرَ ما يُؤَكِّدُهُ وهوَ إحْياءُ المَوْتَى، فجاءتْ هذه الآية[1].

وقد يُقال: إنَّه لمّا ذَكَرَ الفريقَيْنِ إزاءَ الإنذارِ؛ الفريقُ الَّذين لم ينفعْهُم الإنذار فكفروا، والفريقُ الَّذين نفعَهم وآمنوا، أراد أنْ يُبيّنَ سببَ عدمِ انتفاع الفريقِ الأوَّل، وهو أنّه لم يُؤمنوا بالحشر وإحياءِ المَوْتى والحساب، وسببَ انتفاعِ الفريق الثاني الذي آمنَ بالغيب وأنّه سوف يحيا ثانيةً وينالُ الأجرَ العظيم.

ومن المناسباتِ أيضًا أنّه لَمّا اقْتَضَى القَصْرُ في قَوْلِه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ نفى أنْ يَتعلَّق الإنذارُ بالذين لم يتّبعوا الذّكرَ ولم يخشَوا الرّحمن، فاصبحوا بِمَنْزِلَةِ الأَمْواتِ لِعَدَمِ انْتِفاعِهِمْ بِما يَنْفَعُ كُلَّ عاقِلٍ، كَقَوله تَعالَى: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [يس: 70]، وكَقَوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النّمل: 80] واسْتُطْرِدَ عَقِبَ ذَلِكَ بِالتَّخَلُّصِ إلَى إثْباتِ البَعْثِ، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾؛ فَإنَّ التَّوْفيقَ الَّذي حَفَّ بِمَنِ اتَّبَعَ الذّكر

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 257.

وخشيَ الرَّحمن هوَ كَإحْياءِ المَيِّتِ؛ لِأَنَّ حالَةَ الشِّرْكِ حالَةُ ضَلالٍ يُشْبِهُ المَوْتَ، والإخْراجَ مِنْهُ كَإحْياءِ المَيِّتِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾: (أثر) أصلُ التَّأْثيرِ: إبْقاءُ رَسْمٍ على الشَّيْءِ، والأَثَرُ: العَلامَةُ، يُقالُ: أَثَّرَ في الأَرْضِ يُؤَثِّرُ تَأْثيرًا؛ أيْ: أَبْقَى فيها رَسْمًا وشَكْلًا، والأَثَرُ أيضًا: بَقيَّةُ ما يُرى مِنْ كُلِّ شَيءٍ، ومِنْ مَعاني الأَثَرِ أَيْضًا: الميزَةُ، والقَرينَةُ، والدَّليلُ، والخَبَرُ، والاتِّباعُ[2]، وأَمّا المُرادُ بالآثارِ في الآية فهي آثارُ الأعمالِ وليستْ عينَ الأعمالِ بقرينةِ مُقابلته بِـ (ما قَدَّموا)، وذلك مِثْلُ ما يتركُونَ من خيرٍ أوْ شَرٍّ بَيْنَ النّاسِ وفي النُّفوسِ[3].

2) ﴿أَحْصَيْنَـٰهُ﴾: (حصا/ حصي) أصلُ الإحصاءِ: العَدُّ والحِسابُ معَ التّحصيلِ والحِفْظِ والضّبط، يُقالُ: أحصَيتُ الشَّيءَ، إذا عَدَدْتَهُ وحصّلتَه وأَحطتَ به، ومَأتى استعمالِ لفظ (حصى) في العدّ أنَّ العربَ كانوا يعتمدونَ (الحصا) في العدّ كاعتمادِنا على الأصابع، وفي أَسماء اللّهِ تَعالَى: المُحْصي؛ هوَ الَّذي أَحْصَى كلَّ شيءٍ بِعِلْمِه، فَلا يَفوته دَقيقٌ منها ولا جليل[4]، والمُرادُ بـ﴿أَحْصَيْنَـٰهُ﴾ في الآيةِ: حَفِظْناهُ وعَدَدْناهُ[5].

3) ﴿إِمَامٍ﴾: (أمّ) أَصلٌ واحِدٌ، يتفرَّعُ مِنهُ أَربَعُ أَبوابٍ، وهي: الأَصلُ والمَرجِعُ والجماعَةُ والدّينُ، وهذهِ الأَربعةُ مُتقاربةٌ، وبعدَ ذلك أصولٌ ثلاثَةٌ، وهي القامَةُ والحينُ والقصدُ[6]، والإمامَةُ: التَّقَدُّمُ، وأَمَّ القَوْمَ؛ أيْ: تَقَدَّمَهُم، والإمامُ: كُلُّ مَنِ اقْتُدِيَ بِهِ وقُدِّمَ في الأُمورِ، يُقالُ: ائْتَمَّ بِهِ؛ أي: اقْتَدَى بِهِ وقَدَّمَهُ أَمامَهُ، وجَمْعُ إمامٍ: أَئِمَّةٌ[7]، والمُرادُ بالإمام في الآية: ما يُؤتمُّ به في الاقتداءِ ويُعمَلُ على حسَبِ ما يدلُّ عليه، والمقصودُ به: الكتابُ، وهو اللَّوحُ المحفوظُ؛ لأنَّه يُتبَعُ[8].

---

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 354.

(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (أثر).

(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 356.

(4) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرّاغب، المُفردات، وابن منظور، لسان العرب: (حصا - حصي).

(5) الواحديّ، التَّفسير البسيط: 18/ 462، والبغويّ، معالم التّنزيل: 4/ 8.

(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (أمّ).

(7) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة، وابن سِيدَه، المُحكَم، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (أمم).

(8) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 412، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 13، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 102، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 22/ 148، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 693.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

مُستنَدُ الجزاءِ ما كُتبَ من أعمالِ العبادِ، وما تركوه خلفَهم من آثارٍ

يقولُ اللّه تعالى: إنّا نُحيي المَوْتى جميعًا مِنْ قبورِهم يومَ القيامة، ونكتبُ أعمالَهم التي باشروها بأنفُسِهم، وآثارَهم التي أثروها؛ أيْ: تركوها مِن بعدهم، أوْ آثارَ خُطاهم إلى الطّاعة أوِ المعصية، فنَجْزيهم على ذلك؛ إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ[1]، وكُلُّ شَيءٍ ممّا كانَ أوْ سيَكونُ - ومِن ذلك أعمالُ العبادِ؛ خَيرِها وشَرِّها - مَحفوظٌ ومُثبَتٌ في كِتابٍ موضِّحٍ لكلِّ شَيءٍ، وهو اللَّوحُ المحفوظُ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الفصلِ في الآية:

مجيءُ الفصلِ على طريقِ شبهِ كمالِ الاتّصالِ لبيانِ السّببِ

جاءَ الكلامُ على طريقِ الاستئنافِ المُصدّرِ بالأداةِ (إنَّ) في قولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ لتكونَ الجملةُ تعليلًا لما قبلها، فإنَّه تعالى لمّا ذَكَرَ التّسويةَ بينَ إنذارِ المُصمّمينَ على الكُفرِ وعدمِه، وذَكَرَ مَن ينتفعُ بالإنذارِ، وذَكَرَ المغفرةَ والرّحمةَ، وأمرَ رسولَه ﷺ بالتّبشيرِ علّله بأنَّه تعالى يُحيي المَوْتى، فيَجزيهم على وفقِ أعمالِهم جميعًا، فكانَ الانتقالُ بابتداءِ كلامٍ عن طريقِ أداةِ الرّبطِ (إنَّ)؛ مُنبِّهًا السّامعَ إلى شأنٍ عظيمٍ يَنطوي على الإنذارِ والتَّبشيرِ انطواءً إجماليًّا؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٠ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾، يَنطوي على معنى: نَبعثُهم بعدَ مَماتِهم لنُجازيَهم على أعمالِهم[2].

سرُّ التّعبيرِ بضميرِ العظمةِ في الآية:

لا يقدرُ على عظيمِ الفعلِ والجزاءِ إلّا خالقُ الأرضِ والسّماءِ

عُبّر بضميرِ العَظَمَةِ في جميعِ الضّمائرِ الواردةِ في الآيةِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 565 - 566.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 161، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 101، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 355.

إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾، وذلك في الضّمير(نا) و﴿نَحْنُ﴾ ومع الفعل: (﴿نُحْيِ﴾ و﴿وَنَكْتُبُ﴾ و﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾)، للإشعار بأنَّ هذه الأفعالَ لا يقدرُ عليها إلّا مَن له صفةُ العظمةِ المُطلقة، وهو اللّهُ المَلِكُ الواحدُ الأحدُ.

توجيهُ المُتشابِهِ اللّفظيِّ:

التّعبيرُ بضميرِ العَظَمَةِ في مقامِ التّعظيمِ، وبضميرِ الإفرادِ في مقامِ الوحدانيَّةِ

في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ يخبرُ اللّه تعالى عن نفسِه بصيغةِ العَظَمةِ، ومِثلُه قَولُه تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القَدر: 1]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجر: 9]، وأحيانًا يخبرُ عن نفسِه بصيغةِ الواحدِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ۝١٤﴾ [طه: 14]، ووَجهُ ذلك: أنَّه واحدٌ عظيمٌ؛ فإذا كان المقامُ مقامَ تعظيمٍ للفعلِ وإيذانٍ بأنَّ هذا الفعل لا يقدرُ عليه إلّا مَن له وصفُ العظمة؛ يأتي الضَّميرُ بصيغة العَظَمةِ، وإذا كان المقامُ مقامَ بيانٍ لوحدانيَّة اللّه تعالى؛ يأتي ضميرُ الواحدِ[1].

فائدةُ تتابُعِ التّأكيدِ في الجُملةِ:

سياقُ الرّدِّ على إنكارِ الكافرين للبعثِ بعد الموتِ

أفادَ ضميرُ الفصلِ ﴿نَحْنُ﴾ في قولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ تأكيدَ اسم ﴿إِنَّا﴾ وتقريرَه، وهو المناسبُ للتّعظيم، وباجتماع التأكيدَيْن يكونُ الخبر إنكاريًّا؛ ليفيدَ الرّدَّ على إنكار الكفّار الّذين كانوا يقولونَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٣٧﴾ [المؤمنون: 37]، وعلى لازم ما فُهِم من عدمِ انتفاع طائفةٍ من المُنذَرين بالإنذار، إذ جرَّهم وجرّأهم على عدمِ الانتفاع والتّكذيبِ استبعادُهم الحشرَ والحسابَ على الأعمال وإحياءَ الأموات، فكانَ التأكيد ردًّا على الإنكارِ اللّازم من ذلك الموقفِ المُعبَّرِ عنه بعدمِ جَدوى الإنذارِ.

(1) ابن عُثيمين، تفسير ابن عُثيمين، جزء عمَّ، ص: 268.

دلالةُ التّوجيهِ النّحويِّ لموضعِ خبرِ (إنَّ):

اللـهُ أعـرفُ المَـعـارفِ، ولا مُعَرِّفَ للهِ أَظْهَرُ مِنَ اللهِ

الظّاهرُ أنْ يكونَ ﴿نَحْنُ﴾ ضميرَ فصلٍ في قولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، والجملةُ الفعليّةُ ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ خبرَ اسمِ (إنَّ)، ليفيدَ ضميرُ الفصلِ قصرَ المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه، فيكونُ من قصرِ الصّفةِ على الموصوف؛ والمعنى: إنّا نحن دونَ غيرنا نُحيي المَوتى، وذهبَ الفخرُ الرّازيّ إلى أنَّ ﴿نَحْنُ﴾ خبرٌ لاسم (إنَّ)، وتكونُ جملة ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ خبرًا ثانيًا، فيكونُ من جنسِ الإخبارِ عن المبتدأِ بلفظِه، والمعنى على الكمالِ في الوصفِ كَقَوْلِ الشّاعر:

أَنا أَبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري

ومِثْلُ هَذا يُقالُ عِنْدَ الشُّهْرَةِ العَظيمَةِ، وذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ لا يُعْرَفُ، يُقالُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقولُ: أَنا ابْنُ فُلانٍ فَيُعْرَفُ، ومَنْ يَكونُ مَشْهورًا إذا قيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ يَقولُ: أَنا؛ أيْ: لا مُعَرِّفَ لي أَظْهَرُ مِنْ نَفْسي، والمُرادُ من قولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ إنّا نحنُ مَعْروفونَ بِأَوْصافِ الكَمالِ، وإذا عرّفْنا بِأَنْفُسِنا فَلا تُنكِرْ قُدْرَتَنا عَلَى إحْياءِ المَوْتَى[1].

بلاغةُ التّعبيرِ بالجملةِ الفعليّة:

لا يُحيي الموتى إلّا مَن له قدرةُ الإحياءِ والإماتةِ

أفادَ مجيءُ خبرِ اسمِ (إنَّ) - وهو ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ - جملةً فعليَّة؛ تقويةً للحُكم، وتحقيقًا له في الزّمن المستقبل؛ بمعنى تحقيقِ إحياءِ اللّه الموتى، وأنَّه لا يكونُ إحياؤهم إلّا من اللّه تعالى.

دلالةُ الإسنادِ بين الحقيقةِ والمجازِ:

دعوةُ مَن ينتفعُ بالإنذارِ وتركُ المُصمّمين على الإنكارِ من الكفّارِ

يحتملُ أنْ يكون المُرادُ من الإسنادِ في قولِه: ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الحقيقةَ، وهو الظّاهر والأَوْلى، وعليه جمهورُ المُفسّرين؛ أيْ: نُحيي الموتى يومَ البعثِ للحسابِ والجزاء، ووجهُ مجيءِ الكلامِ على الحقيقةِ الذي هو الأصلُ أنْ يُقال: لمّا ذَكَرَ ما يدلُّ على انتفاءِ أولئك

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 258.

المُصمّمين على الكفر مِن الَّذين لم يَنتفعوا بإنذارِ رسول الله ﷺ، وقفّاه بذِكْرِ ما يُقابلُهم من المُنتفعين بالإنذار، ورتّبَ عليه تبشيرَهم بالمغفرة والأجرِ الكريم، كانَ كأنَّه قيلَ: إذا كانَ حُكمُ المؤمنينَ التّبشيرَ بالمغفرة والأجر، فما حكمُ أولئك المُصمّمينَ على الكفر يومَ البعثِ؟ فقيل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وتحريرُ المعنى: اشتغِلْ بمَن ينتفعُ بإنذارك وبشِّرهم بالمغفرة والأجرِ ودعْ أولئك الموتى إلينا، فإنّا نبعثُهم ثمّ نُنبّئهم بما عمِلوا، لكنْ قد يُقالُ على هذا: لمَ عبَّر عن إحيائهم بالفعلِ المُضارعِ الدّالِّ على التَّجدُّد الاستمراريِّ مع أنَّ الإحياءَ يتمُّ كنفسٍ واحدةٍ، والجوابُ: أنَّ المُراد بالمُضارع هنا: الشَّأنُ والقوّةُ على الفعل؛ أيْ: شأنُنا الإحياءُ للموتى، وهذا الشَّأنُ مُستمرٌّ لكونِه داخلًا ضمنَ قُدرتِنا ومَشيئتِنا، ومتى أردنا ذلك فنحنُ عليه قادرونَ.

ويحتملُ أنْ يكون المُرادُ من قوله: ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ المجازَ، بطريقِ الاستعارة التّصريحيَّة التّبعيَّة، بتشبيهِ الجهلِ بالموتِ والهدايةِ بالإحياءِ، فاستُعيرَ لفظُ الموتى للجُهّال والمُرادُ بهم الكفّار، ولفظُ الإحياءِ للهداية والمُرادُ بها الإيمان، ثمَّ حَذَفَ المشبَّه وذَكَرَ المُشبَّه به، ومناسبةُ الاستعارة أنَّه لمّا ذَكَرَ المُصمّمين على الكُفر، وذَكَرَ المُنتفعين بالإنذار وتبشيرَهم بالمغفرةِ والأجرِ الكريم، كانَ كأنَّه قيلَ: لمَ خصَّ هؤلاءِ بالمَغفرةِ والأجر؟ فأجيبَ: لأنّا نخرجُهم من الشّرك إلى الإيمان، ونكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم من الخير والشّر، فنغفرُ سيّئاتِهم ونُجازيهم على حَسناتِهم بالأجر الكريم، فهو حينئذٍ عِدَةٌ كريمةٌ بتحقيقِ المُبشَّر به[1].

فائدة (أل) في قوله: ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾:

يُرادُ بـ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في قولِه تعالى: ﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ المُصمّمونَ على الكُفر، إذ شبّههم بالموتى لعدمِ انتفاعِهم بالهدايةِ، و(أل) للجنس؛ بمعنى جنسِ الموتى؛ ليُفيدَ اللّفظُ استغراقَ الإحياءِ لجميعِ الموتى، ويُحتملُ أنْ تكون للعهد؛ ليشملَ المُصمّمينَ على الكفر والمُنتفعينَ منَ الإنذار؛ أي: الفريقينِ جميعًا[2]، ويفيدُ الاستغراقَ كذلك؛ لأنَّ النّاسَ مُنقسمونَ بين الكُفر

(1) الماورديّ، النّكت والعيون: 5/ 9، وأبو حفص النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 12/ 341، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 11، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 264، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 13/ 17، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 161، والشوكانيّ، فتح القدير: 4/ 415.

(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 13/ 17، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 100 - 101.

والإيمان، وعلى الوجهيْن يكون الإسناد حقيقيًّا، في قولِه: ﴿نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، وإنْ كان الإسناد مجازيًّا فتكون (أل) للعهد، ويُراد بالموتى المُصمّمونَ على الكفر؛ إذ شبَّههم بالموتى؛ لعدم انتفاعِهم بالهدايةِ.

المُصرّون على الكُفْر كالمَوتى؛ لعدمِ انتفاعِهم بالهدايةِ

بديعُ المُقابلةِ ودلالاتُها ﴿نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾:

جاءَ اللّفظانِ ﴿نُحۡيِ﴾ و﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ في قوله: ﴿نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ على مُقابلة التَّضادِّ في اللَّفظُ والمعنى؛ فإنَّ الإحياءَ ضدُّ الإماتةِ إنْ حُمِلا على الحقيقة، والعلمَ ضدُّ الجَهلِ إنْ حُمِلا على المجاز، وقوبِلَ الفعلُ ﴿نُحۡيِ﴾ المُسنَدُ إلى ضميرِ العَظَمَةِ العائدِ إلى اللّه تعالى بالاسم ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ العائدِ إلى عمومِ الخلقِ بما دلَّت عليه (أل) التي للجنسِ أوْ للعهد كما تقدَّم، وفائدةُ المقابلةِ تعظيمُ شأنِ فعلِ إحياءِ المَوْتى، وأنَّه لا يقدرُ عليهِ إلّا اللّهِ.

تعظيمُ شأنِ فعلِ إحياءِ المَوتى، وأنَّه لا يقدرُ عليه إلّا اللهُ تعالى

فائدةُ العطفِ بالواوِ:

لمّا كانتِ (الواو) في ﴿وَنَكۡتُبُ﴾ عاطفةً للجملة في قوله: (نَكتُبُ ما قَدَّموا) على الجملةِ السّابقة لها من قوله: ﴿نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ دلَّ العطفُ على أنَّ الجملةَ بتقدير: إنّا نحنُ نكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم، ليكونَ القصرُ داخلًا على هذه الجملةِ كذلك، ليُفيدَ قصرَ كتابةِ ما قدَّموا وآثارهم على اللّه تعالى، وهو من قصرِ الصِّفة على الموصوف كذلك؛ والمعنى: إنّا نحنُ وليسَ غيرَنا نكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم، وليُفيدَ ضميرُ الفصلِ تأكيدَ المُسندِ إليه وتقريرَه.

لا أحدَ يُحيطُ بكتابةِ ما قدَّم النّاسُ وآثارِهم سِوى اللهِ الأحدِ

ولمّا كانت جملة: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ﴾ تُفيدُ المجازاةَ على الأعمال بطريقِ الكناية مع التهديدِ والوعيدِ لغيرِ المُنتفعين بالإنذار، وجاءت معطوفةً على قوله: ﴿نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، أفادَ أنَّ المعنى نُحيي الموتى للجزاءِ؛ أيْ: فلذلك عُطِفَ: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ﴾[1].

ما قدّمَه الإنسانُ يكونُ مكتوبًا بدقّةٍ وأمانٍ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 355.

بلاغةُ الاستعارةِ في: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾:

تشبيهُ إحاطةِ عِلْمِ اللهِ بالأعمالِ وحِفْظِها بالكتابةِ في الضّبطِ والحصرِ

في قولِه تعالى: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ عبّر عن إحاطةِ عِلْمِه تعالى بأعمالِهم وحفظِها بلفظ ﴿وَنَكۡتُبُ﴾ بطريق الاستعارة، فإنَّ الكتابةَ تُضبَطُ بها الأشياءُ[1]، وبيانُ الاستعارة أنَّه شبَّه حفظَ الأعمالِ الّتي قدّموها وآثارهم كبيرَها وصغيرَها بالكتابة في الضّبط والحَصْر والإحاطة والعلْم بها، ثمَّ حذفَ المُشبَّه وذَكَرَ المُشبَّه به بصيغةِ الفعلِ الدّالِّ على استمرارِ الكتابة؛ لتكون استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّةً، ومع ذلك يحتملُ السّياق الحقيقةَ، وأنَّ اللّه تعالى يُسجِّلُ أعمالَهم عليهم في صحائفِهم التي يطّلعونَ عليها عندَ الجزاء يوم القيامةِ، لتكونَ برهانًا على ما فعلوه، وحُجّةً على ما اقترفوه مِصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: 13 - 14].

بديعُ الإدماجِ في ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾:

بيانُ إدماجِ الإخبارِ عن كتابةِ أعمالِ الكافرين بالتّهديدِ والوعيدِ

لمّا أخبرَ اللّه تعالى أنَّه يُحيي المَوتى ليُجازيَهم على أعمالِهم عطفَ عليه قولَه تعالى: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾؛ ليفيدَ أنَّه تعالى يُحصي لهم أعمالَهم، مِن خَيرٍ وشرٍّ قدَّموهُما في الدُّنيا ليُجازيَهم عليه، وجاءَ العطفُ على الإدماجِ لإنذارِ الكافرين وتهديدِهم، بأنَّهم مُحاسَبون على أعمالِهم وآثارِهم، ومُجازَون عليها[2].

دلالةُ الاسمِ الموصولِ في قوله: ﴿مَا قَدَّمُواْ﴾:

اللهُ تعالى يكتبُ كلَّ ما قدَّم الإنسانُ من باطلٍ أوْ حقٍّ، ممّا جلَّ أوْ دقَّ

لمّا كان الاسمُ الموصول ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ يدلُّ على العموم، أفادَ أنَّه تعالى يكتبُ كلَّ ما قدَّموا وكلَّ آثارِهم؛ أي: القليلَ والكثيرَ، والصَّغيرَ والكبيرَ، ويدُلُّ لذلك قولُه تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 52.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 355.

[الكهف: 49]، ويدُلُّ عليه أيضًا في آخرِ الآيةِ: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾، وبينَ (أل) في ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ والموصول تساوُق في الدِّلالة على الكلِّيَّةِ والشُّمول؛ فيكونُ كلُّ ميّت يُحييهِ اللّٰه تعالى فإنَّ عملَه مكتوبٌ له ومُسجَّلٌ عليه.

فائدةُ حذفِ العائدِ في قوله: ﴿مَا قَدَّمُواْ﴾:

حذفُ العائد على الاسمِ الموصول في قوله: ﴿مَا قَدَّمُواْ﴾؛ لتحقيقِ إفادة العمومِ الدّالِّ عليه بالاسم الموصول، والمعنى: ونكتب كلَّ ما قدَّموا من خيرٍ أوْ شرٍّ.

بلاغةُ الكنايةِ في قوله تعالى: ﴿وَنَكۡتُبُ﴾:

الوعدُ بالثّوابِ على الأعمالِ وآثارِها ممّا يُنتفَعُ به بعدَ المَماتِ

في قوله تعالى: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ إثباتُ الكتابةِ وما يلزمُ منها، ففيه كنايةٌ عن الوَعْدِ بالثَّوابِ على الأعمالِ الصّالحةِ، والثَّوابِ على الآثارِ الحسنة، وفيه كِنايةٌ أُخرى عن إحصاءِ جميع الأعمال، وعدَمِ إفلاتِ شَيءٍ مِنها أو إغفالِه.

المُتشابِهُ اللّفظيُّ:

ذِكْرُ آثارِ الأعمالِ بمثابةِ المُقابلِ لما قدَّموا

ذُكِرَ في هذه الآية ﴿مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ ولم يُذكَرْ مُقابله بأنْ يُقال: (ما قدَّموا وما أخّروا)، في حين ذُكِرَ مقابل ما قُدِّمَ في قوله تعالى: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذِۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ١٣﴾ [القيامة: 13]، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ ٥﴾ [الانفطار: 5]، وذهب الفخرُ الرّازيّ إلى أنَّ مقابل ﴿قَدَّمُواْ﴾ قد حُذِف للعلْم به، فيكونُ من الإيجاز، وتقديرُ الكلام: نكتبُ ما قَدَّموا وأَخَّروا، فاكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهما كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النّحل: 81]؛ أيْ: والبَرْدَ[1]، ويمكنُ توجيهُ سببِ الحذف على قول الرّازيِّ إلى الاهتمام بما يُقدّمُه الإنسانُ في بدايةِ حياتِه وفي نشوةِ شَبابِه، فإنَّ ما يتأخّر

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 258.

يكونُ على خُطى ما تقدَّم غالبًا، والظّاهر أنّه لا حذفَ في الآية، وبيانُهُ: أنَّه لمّا ذَكَرَ ﴿وَءَاثَٰرَهُمْۚ﴾ وهي الأعمالُ الحَسَنةُ أوِ السّيئةُ الّتي يُعمَلُ بها بعدَ موتِهم، كانَ ذِكْرُها بمثابةِ المُقابِلِ لِما قدَّموا، ليكونَ الكلامُ على وِزانِ قوله تعالى: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾﴾ [القيامة: 13] وقوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴿٥﴾﴾ [الانفطار: 5]؛ فإنَّ المعنى في الآيتَيْنِ: ما قُدِّمَ قبلَ الموت من عملٍ صالحٍ وسَيِّئٍ، وما أُخِّرَ بَعْدَ المَوْتِ مِنْ سُنَّةٍ حَسَنَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ يُعمَلُ بِها بعدَه[1].

سرُّ تأخيرِ الكِتابةِ على إحياءِ المَوْتى:

لـو لـم يـكُـنْ بعثٌ بعدَ الموتِ لم يكُنْ لكتابةِ الأعمالِ أثَرٌ

كان الظّاهرُ أنْ تقدَّمَ الكتابةُ على الإحياءِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ﴾؛ لأنَّ كتابةَ ما قدَّمَه الإنسان وما أخّره تكونُ قبلَ إحيائِه يومَ القيامة؛ أيْ: لم يَقُلْ: (إنّا نكتُبُ ما قَدَّموا وآثارَهم ونُحييهم)؛ والسّرُّ في ذلكَ أنَّ الكتابةَ ليستْ مقصودةً بالذات، وإنَّما المقصودُ الأصليُّ هو الإحياء للجزاء، ولو لم يكُنْ إحياءٌ وإعادةٌ لم يكُن للكتابة أثرٌ، كما أنَّ الكتابةَ مُعظِّمةٌ لأمرِ الإحياءِ؛ لأنَّ الإحياءَ إنْ لم يكُنْ للحِسابِ لا يُعَظَّمُ، والكِتابةُ في نَفْسِها إنْ لم يَكُنْ إحياءٌ وإعادةٌ يومَ القيامةِ لا يبقَى لها أثَرٌ أصلًا لانتفاءِ المُجازاةِ على الأعمالِ؛ فالإحياءُ هو المُعتبَرُ، والكِتابةُ مُؤكِّدةٌ مُعظِّمةٌ لأمرِه؛ فلهذا قدَّمَ الإحياءَ، ولأنَّه لمّا قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ أفادَ على التّوجيهينِ العَظَمةَ والجَبَروتَ، والإحياءُ عَظيمٌ يختَصُّ باللهِ، والكتابةُ دونَه؛ فقَرَن بما يؤذنُ بالتّعظيم الأمرَ العَظيمَ وهو إحياءُ الموتى، وذكَرَ بعدَه ما يُعظِّمُ ذلك العظيمَ وهو الكتابة[2]، ويمكنُ القول: إنَّ تكذيبَ المُكذِّبينَ يقومُ على إنكارِ البَعْث أوَّلًا، وإنْ سلَّموهُ جدلًا فإنَّهم يرَوْنَ أنَّ إحياءَهم لا يعقبُهُ حسابٌ على الأعمال؛ لكونِها

(1) ابن جرير، جامع البيان: 24/ 61، والبغويّ، معالم التّنزيل: 5/ 183.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 258، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن: 5/ 527.

غيرَ مُسجّلةٍ عليهم؛ فكانَ الردُّ عليهم على وفقِ اعتقادِهم وهو إثباتُ الإحياءِ بعدَ الموت، والحسابِ على الأعمالِ المسجَّلة عليهم في كتابٍ لا يُغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها، ويمكنُ أنْ يكونَ من قبيلِ (اللفِّ والنَّشر غيرِ المرتّب)؛ إذ وصفَ المُنذَرين بأنَّهم اتَّبعوا الذِّكرَ المكتوبَ وهو القرآن، وخَشوا الرَّحمنَ بالغيب، فأعادَ الكلامَ على خشيتِهم المُتلبّسة بالغيب أنَّهم يَحيونَ بعدَ الموت، وباتّباعِهم الذِّكرَ المكتوبَ فإنَّ أعمالَهم المقدَّمةَ وآثارَها تُكتبُ أيضًا وتُسجّلُ لهُم.

فائدةُ الواوِ في ﴿وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾:

لمّا كانتِ (الواو) للتّشريكِ في الحُكم، وكان (آثارَهُم) معطوفًا على الاسمِ الموصول ﴿مَا﴾ في قولِه: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾؛ كان المعنى: إنّا نحنُ نكتبُ آثارَهم.

سببُ إيثارِ التّعبيرِ بـ﴿وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾:

على العاقل ألّا يُبادِرَ إلى فعلٍ ولا قولٍ حتّى ينظُرَ في عواقِبِه

آثرَ النَّظمُ الكريمُ عدمَ الاكتفاء بكتابةِ ما يُقدّمُهُ الإنسانُ في حياتِهِ من أعمال؛ بل عطفَ على ذلك كتابةَ الآثارِ النّاجمةِ عن أعمالِه في قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾، وآثارُ المَرْءِ هي التي تَبْقَى وتُذْكَرُ بَعْدَ موتِ الإنْسانِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ يُجازَى عَلَيْها، مِن أَثَرِ حسَنٍ كَعِلْمٍ عَلَّمه، أَوْ كِتابٍ صَنّفه، أَوْ وقف أوقَفَه، أَوْ بِناءٍ بَناه مِنْ مدرسةٍ أو مَشْفى، أوْ مجمّعٍ نافعٍ أوْ مَسْجِدٍ، أَوْ أثرٍ سَيِّئٍ كَوَظيفَةٍ وظَّفَها بعْضَ الظُّلّامِ عَلَى المُسْلِمينَ، وسَكَّةٍ أَحْدَثَها فيها ذهابُ المالِ العامّ، أَوْ أثرٍ سيّءٍ أَحْدَثَهُ فيهِ صَدٌّ عَنْ ذِكْرِ اللّهِ، ومنه تأسيسُ قوانينِ الظُّلم والعُدوان وترتيبُ مبادئِ الشرِّ والفسادِ فيما بين العباد، وإشاعةُ الباطل، وعلى العموم كُلُّ سُنَّةٍ حَسَنَةٍ أَوْ سيئة يُستنُّ بها، ويدخلُ في الأثرِ الحسَنِ خُطى المشّائينَ إلى المساجدِ؛ فإنّها من جُملةِ الآثار[1].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 7، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 12، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 264، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 161.

وعبّر السّياق القرآنيُّ بلفظ: ﴿وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾ دونَ أن يقول: (نكتبُ ما قدَّموا وما أخّروا)؛ للإشعارِ بأنَّ أعمالَهم يكون لها بقيَّة؛ أيْ: يكونُ لها تأثيرٌ يَبقى وعلامةٌ دالَّةٌ على الفعلِ وصاحبِه، وهو المناسبُ لتعقيبِه بالإحصاء في قوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾.

وجـوبُ خشيةِ اللـهِ وحـذرِ الحسابِ

نكتةُ التّعبيرِ بالجمعِ مُضافًا:

عبِّرَ بصيغة الجمع في قولِه: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾، للإشعارِ بكثرة الآثارِ الَّتي تبقى بعدَ موتِ الإنسانِ وهو لا يَدري، ففي التّعبير بصيغةِ الجمع تنبيهٌ له إلى كثرةِ ما يَستتبعُ الأعمالَ، وقد أُضيفَ الجمعُ إلى الضّمير العائدِ على ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ أيْ: (نكتب آثارَ الموتى) للتنّبيه على أنَّ الآثار تكونُ بعد هلاكِ الإنسان، وأنَّها باقيةٌ بعدَ موتِهم، ففيه تحذيرٌ من العمَل السَّيِّئ عمومًا، ولا سّيما ممّا له آثارٌ سيّئةٌ، والإضافةُ على معنى (اللّام)، لتفيدَ الاختصاصَ؛ بمعنى الآثارِ الَّتي تُنسَبُ لهم، واختصّوا بها بسببِ أعمالِهم التي قدَّموها.

ملـمـحُ تنبيهِ الإنـسـانِ إلى كثرةِ ما يَستتبِعُ الأعمالَ

علّةُ إضافةِ الآثارِ إلى الذّواتِ دونَ العملِ:

لم يَقُلْ: (ونكتبُ ما قدّموا وآثارَه) ليكون المعنى: نكتبُ آثارَ ما قدَّموا؛ بمعنى: آثارِ أعمالِهم؛ بل قال: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾؛ فأضافَ (الآثار) إلى الضّمير (هُم)؛ للإشعارِ بأنَّ آثارَ أعمالِهم تُنسَبُ إليهم لا إلى الأعمالِ، وأنَّهم يُجازَونَ عليها كما يُجازَونَ على أعمالِهم، فتكونُ مجازاةُ النّاس على أمرَيْن؛ على أعمالِهم وعلى آثارِ أعمالِهم، ولو قيل: (ونكتبُ ما قدّموا وآثارَه)، لفُهم منه أنَّه إذا جوزي على العملِ اكتُفي به عن المجازاة على أثَرِه؛ لأنَّ الأثر صارَ تابعًا العملَ ومنسوبًا إليه، والآيةُ تصديقٌ لحديثِ رسولِ اللّه ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُها، وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِها بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجورِهِمْ شَيْءٌ، ومَنْ سَنَّ في الإسْلامِ

مجـازاةُ النّـاسِ يومَ القيامةِ على أعمالِهم وعلى آثارِ أعمالِهم

سُنَّةً سَيِّئَةً، كانَ عَلَيْهِ وِزْرُها ووِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِها مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ ينقُصَ مِن أوزارِهم شيءٌ»[1]، ويحتملُ أنّ (الآثار) نُسبت إليهم لكونِها آثارًا مُستقلّةً عن أعمالِهم وآثارِ أعمالِهم، والمُرادُ بها أماكنُ طاعاتِهم أوْ مَعاصيهم، ومحالُّ سجودِهم أوْ نفورِهم، ومواطنُ جهادِهم أوْ فرارِهم...الخ، فيأتي الأثرُ شاهدًا لهم أوْ عليهم.

فائدةُ العموم في قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾:

يُحيطُ الله تعالى بكلِّ أعمالِ النّاسِ صغيرِها وكبيرِها

لمّا كان لفظ (كُلٌّ) يفيدُ العمومَ على سبيل الحصر والإحاطةِ، وجاءَ اللَّفظ مُضافًا إلى ﴿شَيْءٍ﴾ في قولِه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾؛ أفاد أنَّ المعنى: وكُلَّ شيءٍ من الأشياءِ كائنًا مّا كانَ، وليسَ من الألفاظ والتّراكيب ما يكونُ أعمَّ من هذا التّركيب الإضافيِّ، فيَشملُ اللَّفظُ كلَّ ما يُطلَقُ عليه لفظُ شيءٍ من الموجودات من لفظٍ، أوْ فعلٍ، أوْ ذاتٍ، أوْ غيرها، ويدخل فيه دخولًا أوَّليًّا كلُّ شيءٍ مِنْ أعْمالِ النّاسِ كَما دَلَّ عَلَيْهِ السّياقُ، فَأفادَ ذِكْرُ ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ الإحاطةَ، والعمومَ لِما قَدَّموا وآثارَهُمْ مِنْ كَبيرَةٍ وصَغيرَةٍ، وفي التّعبير بالعموم المُستغرِق لجميع الأشياء إشارةٌ إلى إحصاءِ علْم اللّه تعالى وتعلّقَه بجميعِ الحوادث، وذهب ابنُ عاشور إلى أنَّ المُراد بـ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ أعمالُ النّاس، وأجاز أَنْ يَكونَ المُرادُ بِـ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ كُلَّ ما يوجَدُ مِنَ الذَّواتِ والأَعْمالِ، على أنْ يكون المُرادُ بالإحْصاءِ إحْصاءَ عِلْمٍ؛ أيْ: تعلُّقَ العِلْمِ بِالمَعْلوماتِ عِنْدَ حُدوثِها، وبالتّوجيهِ الذي ذكرناهُ جَمَعْنا بينَ الأمريْنِ مِن غيرِ فصلٍ بينَهما[2].

التّوجيهُ النّحويُّ للنَّصبِ في ﴿وَكُلَّ﴾:

النّصبُ أقوى في ثبوتِ الإحصاءِ ووقوعِه على كلِّ شيءٍ

لمّا جاء لفظ (كُلَّ) في قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾ منصوبًا؛ دلَّ على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه المذكور؛ فيكون النَّصبُ

(1) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث: 1017.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 357.

على (الاشتغال)، وتقديرُ الكلام: (وأحصَينا كلَّ شيءٍ أحصَيناهُ في إمامٍ مُبين)، فيكونُ بتقدير تكريرِ الفعل؛ لتأكيدِ مَعنى الإسنادِ وتقريرِهِ بمجيئِهِ مُكرّرًا، فكان هذا الأسلوبُ أقوى في ثبوتِ الإحصاءِ ووقوعِه على كلِّ شيء.

نكتةُ التّعبير بلفظِ ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾:

عبّر النَّظْمُ الكريمُ بلفظِ ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ دونَ (كتبناه)؛ لأنَّ لفظَ ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ أنسبُ في المَقام كما تقدَّم، كما أنَّه أبلغُ مِن (كتبناهُ)؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ شَيْئًا مُفَرَّقًا يَحْتاجُ إلَى جَمْعِ عَدَدِهِ، فَقالَ: هوَ مُحْصًى فيهِ[1]، بقي أنَّ إسنادَ الإحصاءِ إلى ضميرِ العَظَمَة يدلُّ على أنَّ هذا الإحصاءَ دقيقٌ وكاملٌ؛ لأنَّ العظيمَ لا يكونُ إحصاؤُه مُشابهًا لأيِّ إحصاءٍ.

مَنْ كَتَبَ شَيْئًا مُفَرَّقًا يَحتاجُ إلَى جَمْعِ عَدَدِهِ

دلالةُ الضَّميرِ في ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾:

لمّا عادَ الضّمير في قوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ﴾ على لفظ (كُلَّ) أفادَ زيادةَ تأكيدٍ للنّصِّ على المُحصَى الّذي هو أعمُّ العامِّ.

بلاغةُ الكنايةِ في قوله: ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾:

الإحصاءُ حَقيقتُه العدُّ والحسابُ، ولمّا كان العدُّ يستلزمُ الإحاطةَ بالمعدودِ جاء قوله: ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ كنايةً عن الإحاطةِ والضَّبطِ والحفظِ، وعدَمِ تَخلُّفِ شَيءٍ عن الذِّكْرِ والتَّعيين؛ لأنَّ العدَّ يكون لأجلِ البيانِ والحفظ، والتّعبير به هو المناسبُ للتّركيب الدالِّ على العموم، فلكلِّ كلمةٍ معَ صاحبتِها مقامٌ، والإحصاءُ يَستلزِمُ ألّا يَفوتَ واحدٌ مِن المحسوباتِ عدًّا وإحاطةً وضبطًا وحفظًا[2].

الإحصاءُ يَستلزِمُ العدَّ والإحاطةَ ويقتضي الضّبطَ والحفظَ

دلالةُ لفظ ﴿إِمَامٍ﴾:

سُمّيَ الكتابُ في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ إمامًا؛ لأنَّه يُقصَدُ ويُعمَلُ به، ويُتَّبع ولا يخالَف، فهو المقتدى الذي به

الكتابُ إمامٌ يُعمَلُ به ولا يُخالَف، ويُتَّبع ولا يُناكَف

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 259، وابن عادل، اللّباب: 16/ 180.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 356.

الحجَّة، فيُؤخذُ بما فيه ويُعتمَدُ عليه، والملائكةُ يَأتمّون به، ويَتَّبعونَه، فَما كُتِبَ فيهِ مِنْ أَجَلٍ ورِزْقٍ وإحْياءٍ وإماتَةٍ اتَّبَعوهُ[1]، وذهبَ كثيرٌ من المُفسّرين إلى أنَّ المُراد بالإمامِ اللّوحُ المحفوظ، فهو الكتابُ الّذي أحصى اللّه تعالى فيه كلَّ شيءٍ[2]، ونلحظُ استعارةً تصريحيّةً في تسميةِ الكتابِ إمامًا؛ إذ شبَّه الكتابَ بالإمامِ بجامعِ الاقتداء، فكما يُقتدى بالإمام في حركاتِهِ وأعمالِه فإنَّ هذا الكتابَ الذي أحصى كلَّ شيءٍ يُقتدى به ولا يُخالَف، سواءٌ كان العملُ خيرًا أوْ شرًّا، وإنَّما جُعِل الإمامُ إمامًا ليؤتمَّ به، وبينَ الكتابِ والمُنذِر مناسبةٌ خفيّةٌ؛ إذ المُصمِّمونَ على الكُفر لم يتَّبِعوا الإمامَ والرَّسول ﷺ والَّذين آمنوا اتَّبعوا الذِّكرَ، وأرادَ اللّه بيانَ أنَّ الَّذين اتَّبعوا الذِّكْرَ همُ الموفَّقون، وأوضحَ ذلك ورمزَ إليه باتّباعِ المُحصَى الَّذي هو إمامٌ لا يُخالَفُ عندَ الحساب والجزاء.

نكتةُ التّقييدِ بالصّفةِ ﴿مُّبِينٍ﴾:

الإمـــامُ المُـبـينُ حُـــجّـــةٌ عـلى المُقتدين

في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ قيّد لفظَ (الإمام) بوصف ﴿مُّبِينٍ﴾، على صيغةِ اسم الفاعل؛ ليفيد أنَّه بيّنٌ في نفسِه، ويَبين عن حقيقة جميعِ ما أثبتَ فيه، وفي الوصفِ إيذانٌ بأنَّ أثرَ مكتوبِه لا يَندرسُ، فهو المُظهِر للأمور، والفارقُ بين أحوال الخلق في الدّنيا والآخرة[3]، ونجدُ أنَّ النّعتَ دالٌّ على ترشيحِ الاستعارة؛ إذِ الإمامُ المُقتدَى به في الصَّلاة إذا كان مُبينًا في نُطقِهِ وأوامرِهِ يكونُ حُجّةً على المُقتدينَ به، فلا يستطيعونَ مُخالفتَه، وكذلك الإمامُ للرَّعيَّة إذا كان واضحًا في كلامه وأوامره يكونُ أدلّ على مُراده، فهذا الكتابُ كالإمامِ المُبينِ المُفصِحِ بكلِّ صدقٍ عن أعمالِ الخَلائقِ، الواضحِ كلَّ الوضوح في بيانِها وذِكْرِها.

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 448، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 259.
(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 4/ 8، وأبو حفص النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 12/ 341، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 259، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 264.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 499.

دلالةُ العطفِ بالواو في ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ﴾:

إيـذانُ السّياق بقدرةِ الله تعالى على ما لا يُمكن لأحدٍ غيرِه

جاءَ قولُه: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ معطوفًا على ما قبلَهُ؛ ليكونَ تأكيدًا لمعنى قوله: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ وبيانًا لمُجملِه؛ على سبيل التّرقّي في المعنى، فإنَّه لمّا كانَ قوله: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ ربّما أوهمَ إحياءَ البعضِ وتركَ آخرينَ، والاقتصارَ على كتابةِ ما ذُكِر من أحوالِ الآدميّين أوِ الحاجةِ إلى الكتابة، دلَّ بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ على قدرتِه على ما لا تُمكِنُ القدرة عليه لأحدٍ غيرِه في أقلِّ قليلٍ ممّا ذكر، فكيف بما فوقَه؛ ولأنَّ مَن يكتبُ شيئًا في أوراقٍ ويَرميها قد لا يجدُها، فكأنَّه لم يكتبْ، فقال: نكتُبُ ونَحفَظُ ذلكَ في إمامٍ مُبين، وهو كقوله تعالى: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ٥٢﴾ [طه: 52]، أوْ يكونُ قولُه تعميمًا بعد التخصيص، فتفيدُ التأكيد كذلك مع زيادةٍ في المعنى، فإنَّه تعالى لمّا ذَكَرَ أنَّه يكتبُ ما قدَّموا وآثارهم، بيَّن أنَّ الكتابةَ ليست مُقتصرةً على ما قدَّموا وآثارِهم؛ بل كلُّ شيءٍ مُحْصًى في إمامٍ مبينٍ، وهذا يُفيد أنَّ شيئًا من الأفعالِ والأقوالِ لا يَعزُبُ عن علمِ اللّه ولا يفوته، وهو مثلُ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٞ ٥٣﴾ [القمر: 52 - 53]؛ يعني ليسَ ما في الزُّبُر مُنحصرًا فيما فعلوهُ؛ بل كلُّ شيءٍ مكتوبٌ، ويحتملُ أن تكون الجملةُ المعطوفةُ لبيان أنَّ ما قدَّموا وآثارهم أمرٌ مكتوبٌ عليهم لا يُبدَّل وأنّه يُتَّبَعُ، فيكون العطفُ على سبيل التّرقّي كذلك، فإنَّ القَلَم جَفَّ بما هو كائن، فلمّا قال: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ﴾ بيّنَ أنَّ قبل ذلك كتابةً أخرى، فإنَّ اللّه تعالى كتبَ عليهم أنَّهم سَيَفعلون كذا وكذا، ثمَّ إذا فَعَلوا كُتِب عليهم أنَّهم فعلوه، وهذه الأوجهُ لا تتقاطعُ، فيكون عطفُ جملةِ ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ دونَ فَصْلِها مُراعًى فيهِ

ما اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ زيادَةِ الفائِدَةِ[1]، ويمكنُ أيضًا أنْ يكونَ العطفُ دالًّا على أنّ مُنكري إحياءِ الموتى كيفَ يُحييهم اللّه تعالى وقد تفرّقتْ أجزاؤُهم في التراب كالذرِّ المُتناثِر الَّذي صارَ كدقيقٍ في يومٍ عاصفٍ لا يمكنُ جمعُه وتركيبُه وترتيبُه، فبيَّنَ أنَّ إحياءَ الموتى أمرٌ هيّنٌ؛ إذ تُجمَعُ الأجزاء المُتناثرةُ جَمْعًا هيِّنًا؛ لأنَّ كلَّ ذرّةٍ قد أُحصيَتْ فلا تغيبُ عن عِلْمِه العظيم، بقي أنَّ الآيةَ بتمامها بعدَ الكلام عن موقفِ الفريقيْنِ منَ الرَّسول ﷺ تُجمِلُ حالَ الفريقيْنِ؛ فالكفارُ المُنكرونَ للرِّسالة يكونُ الكلامُ شديدَ التّحذيرِ لهم بأنَّ اللّه تعالى من شأنِه إحياؤُكم وتسجيلُ أعمالِكم التي أحصاها عليكم في كتابٍ واضحٍ، فلا سبيلَ للشكِّ في ذلك لكونِهِ هيِّنًا عليه، والمُؤمنونَ الَّذين اتَّبعوا الذِّكْرَ وتحقّقتْ لهم الخشيةُ يكونُ الكلامُ وعدًا لهم بإحيائِهم وكتابةِ أعمالِهم الطيّبة المُسجَّلة، فيُثابون عليها من دونِ أيِّ نُقصانٍ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإحصاءُ والعَدُّ والحِفظُ والضَّبطُ:

الإحصاءُ يشملُ ما يقبلُ العَدَّ وغيرَه، ويُفيدُ الإحاطةَ بالمعدودِ

(الإحصاء) هو جمعُ الأشياءِ على سبيل الإحاطةِ بها مع حفظِها والعلْمِ بها في موضعٍ واحدٍ، فيدخلُ في الإحصاء ما يقبلُ العدَّ؛ أي: المعدودُ وغيرُه، كما أنَّ في الإحصاءِ إحاطةً بالمعدود وصفاتِه وأحوالِه وجميعِ تفصيلاتِه، فهو أعمُّ من (العدِّ) الَّذي هو ضمُّ المعدودِ بعضِه إلى بعضٍ، ولهذا جمعَ اللّه بين (العدِّ والإحصاء) على طريق العطفِ الَّذي يقتضي المُغايرةَ في قوله: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾﴾ [مريم: 94]، وللفرق بينهما ذكَرَ اللّه تعالى الإحصاءَ دون العدِّ في قولِه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النّحل: 18]؛ لأنَّ إحصاءَ النّعمة بالإحاطة بعددِها وصفاتِها وأحوالِها ودقائقِها وجميعِ خصائصِها

(1) ابن عادل، اللُّباب: 16/ 180، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 102، والشّربينيّ، السّراج المنير: 3/ 340، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 357.

ممّا لا يقدرُ عليه مخلوق، وأمّا (الحفظ) فهو نقيضُ الإضاعةِ، ولا يدلُّ على الإحاطة، وأمّا (الضبط) فإنَّ ضبطَ الشَّيء شدَّةُ الحفظِ له؛ لئلّا يتفلَّتَ منه شيء، ولهذا لا يوصَفُ اللّه تعالى به، ولا يُستعملُ اللَّفظ معه سبحانه؛ لأنَّه تعالى مُنزَّه عن إفلاتِ شيءٍ منه أوْ أنْ يتخوّف إفلاتَه، ويُستعمَلُ الضّبط في الحساب؛ فيقالُ: فلانٌ يَضبِطُ الحساب، إذا كان يتحفَّظُ فيه[1].

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 26، 207، والسّامرائيّ، أسئلة بيانيّة: 2/ 81.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»